أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2017-1997

The impact of good governance on the economic growth outside hydrocarbons in Algeria during the period 1997-2017

د.رزقي محمد
جامعة برج بوعريريج - الجزائر
mohamed.rezki@univ-bba.dz

د.ميهوب مسعود
جامعة برج بوعريريج - الجزائر
messaoud.mihoub@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2019/09/01 **تاريخ القبول: 2019/10/02** **تاريخ النشر: 2019/12/31**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي تحدثه الحوكمة الجيدة بمختلف متغيراتها في النمو الاقتصادي خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2017 بالجزائر، تم قياس الحوكمة الجيدة بالمؤشرات العالمية للحوكمة، وتم استخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية من خلال التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد العوامل المفسرة لسلوك الحوكمة الجيدة في الجزائر للفترة، ثم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للحصول على النموذج الهيكلي مع الأخذ بعين الاعتبار متغيرات مستقلة أخرى لا يمكن الحصول على العوائد بدونها حيث تشكل متغيرات دالة "كوب دوغلاس" أهمها (مخزون رأس المال والعمل).

أظهرت النتائج أن النمو المحقق خارج قطاع المحروقات لم يكن نتيجة وجود حوكمة جيدة (العلاقة بين المتغيرين ضعيفة جدا تقارب 0.06%)، بل نتيجة تراكم رأس المال المدمج تفاعليا مع العمل.

- **الكلمات المفتاحية :** حوكمة؛ حوكمة جيدة؛ المؤشرات العالمية للحوكمة؛ نمو اقتصادي؛ تنمية اقتصادية.
- **تصنيف JEL :** C39 ؛ O10 ؛ O47

Abstract:

The objective of this study is to determine the effect of good governance with their various variables on economic growth outside hydrocarbons during the period from 1997 to 2017 in Algeria. The good governance has been measured by the Worldwide Governance Indicators. The structural equation modeling was used through exploratory factor Analysis (EFA) to determine the explanatory factors of good governance behavior in Algeria for the period, then use the confirmatory factor analysis (CFA) to obtain the structural model, taking into account other independent variables that cannot be obtained without returns, where the variables of the Cobb-Douglas function are the most important (capital stock and labor).

The results showed that growth outside hydrocarbons was not due to good governance (the relation between the two variables is very weak, as convergence 0.06%), but the result of the accumulation of the combined capital interactively with the labor.

- **Keywords:** governance; good governance; worldwide governance indicators; economic growth; economic development.
- **Jel Classification Codes :** C39 ; O10 ; O47

المؤلف المرسل: د. رزقي محمد، **الإيميل:** mohamed.rezki@univ-bba.dz

I- تمهيد :

رغم الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها معظم الدول النامية من خلال مجموعة من الإجراءات كمدخل للتنمية تمثلت أهمها في خوصصة القطاع العمومي وزيادة الاعتماد على آليات السوق للتخفيف من عدم التوازن الهيكلي، تقليص الإنفاق الحكومي للتخفيف من عجز الموازنات العامة، التوجه نحو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي التي اعتبرت السبب الرئيسي في اختلال التوازن الاقتصادي والمالي وتركيز دورها في توفير البيئة المناسبة لتنمية القطاع الخاص وخاصة ما يتعلق بالبنى التحتية المادية والبشرية وإدارة نظم الحماية الاجتماعية، لم تتمكن بعض هذه الدول من الوصول إلى أداء اقتصادي قادر على إحداث تنمية حقيقية. وفي ظل تلك الإصلاحات وجد مفهوم الحوكمة الجيدة مكانه كأداة فعالة لإدارة شؤون الدول وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، فأصبح المفهوم بمختلف أبعاده شرطا أساسيا لتحقيق النمو والتنمية من خلال إيجاد الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية، والتي تقوم على الإدارة الجيدة لجميع مؤسسات الدولة باتباع سياسات، آليات وممارسات ترتكز على مفاهيم الشفافية والنزاهة والمصداقية، مما أدى إلى تبني هذا المفهوم من قبل عديد الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وفي تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) الصادر في 2003 بعنوان "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" أن إدارة الحكم تقوم بأمور أكثر من مجرد المساهمة في نمو أسرع، فهي أيضا تديم النمو عبر جعل الاقتصاد أكثر مرونة إزاء الصدمات السلبية، وبيئة الحوكمة الجيدة تدير الأزمات وتوفق بين الدوافع الاقتصادية والتكاليف والمكاسب الاجتماعية (The World Bank, 2003).

إشكالية البحث: منذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتغيير نمط إدارة الاقتصاد والتخفيف من تبعيته للإيرادات النفطية، بتبني مبادئ الحوكمة الجيدة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية، فتتحدد مشكلة البحث بالسؤال:

"ما مدى تأثير الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات بالجزائر خلال الفترة 1997- 2017؟

فرضية البحث: هناك علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة 1997 إلى 2017.

أهمية البحث: تظهر الحاجة إلى الحوكمة الجيدة باعتبارها أداة فعالة من أدوات الإصلاح الاقتصادي، إذ تمارس من خلالها السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة الموارد الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كذلك فإن متغيرات الحوكمة الجيدة تعتبر من الركائز الأساسية التي يجب أن تتضمنها السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو والتنمية الاقتصادية على حد سواء.

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي لغرض وصف وتحليل مختلف الجوانب العلمية المتعلقة بالحوكمة وعلاقتها بالتنمية، والمنهج الاستقرائي من خلال القياس الكمي.

أدوات البحث: تم استخدام أسلوب النمذجة بالمعادلات البنائية لتحديد تأثير مؤشرات الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي للجزائر للفترة، من خلال التحليل العاملي الاستكشافي لتحديد العوامل المفسر لسلوك الحوكمة الجيدة، ثم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للحصول على النموذج الهيكلي.

I.1- الحوكمة الجيدة (Good Governance):

I.1-1- مفهوم الحوكمة الجيدة: أدت العديد من الأسباب إلى بروز مفهوم الحوكمة الجيدة، فالحوكمة الجيدة ما هي إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة في الدول النامية، بعد أن عجزت هذه الأخيرة عن تحقيق تنمية اقتصادية وبشرية وعجزها عن استثمار الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية رغم المساعدات الدولية المقدمة، ما أدى إلى الدعوة إلى إعادة النظر في استراتيجيات مساعدات التنمية، وفي العمليات والآليات والمؤسسات اللازمة لرفع الأداء الإداري والتنموي على مستوى المجتمعات النامية والحث على إيجاد فرص للمشاركة وتحمل المسؤوليات لكل أطراف الحوكمة (الكايد، 2003)، وضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية. وفي هذا الإطار طرح تساؤل حول أسباب قدرة بعض الدول النامية على تحقيق نتائج جيدة في مجال التنمية فيما عجزت عن ذلك دول أخرى، وبالتالي اعتبار أن الصعوبات التي تواجه

مسألة التنمية يمكن إرجاعها بالأساس إلى "أزمة الحكم"، ما أدى إلى تحديد مجموعة من المبادئ تؤسس إلى الحوكمة الجيدة، هذه المقاربة أصبحت ضمن اهتمامات واستراتيجيات مختلف المؤسسات ووكالات التنمية الدولية. وفي هذا الاطار ينبغي توضيح الفرق بين الحوكمة والحوكمة الجيدة، وبالنظر إلى تعاريف الحوكمة المقدمة من طرف المؤسسات ووكالات التنمية الدولية فإنها تتسم بالحيادية والشمول ولا تشير إلى ما يميز مفهوم الحوكمة عن المفاهيم التي طرحت سابقا في مجال التنمية قبل أواخر الثمانينات، كما أنها لا تشير إلى الخصائص والمتطلبات التي تقتضيها العملية التنموية، ما دفع بالعديد من الباحثين إلى القول بأن مفهوم الحوكمة لا يحمل معيارا أوتوماتيكيا، ذلك أنه لا يفصح عن التوجهات والاستراتيجيات ولا عن المعايير والأهداف، من هذا المنطلق فان الانتقال من مفهوم الحوكمة إلى مفهوم الحوكمة الجيدة يعني الاهتمام بنوعية الحوكمة، باعتبار أن نظام الحوكمة الجيدة يركز على متطلبات صنع القرار وصياغة السياسات العامة. كما أن المفهوم يتطلب العديد من العناصر الأساسية كالشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمؤسسات الفعالة والمشروعة، والمشاركة والانفتاح على المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلا عن إدارة الصراع بشكل سلمي. من هنا يرى البعض أن الحوكمة الجيدة من وجهة نظر المنظمات الدولية وخاصة المالية منها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ترتكز على التطوير الإداري والاقتصادي للدول، فتركز على الجانب الاقتصادي والتقني للمفهوم أي الاهتمام بفعالية الحكومة، في حين أن المقاربة السياسية للمفهوم تلقى اهتماما كبيرا لدى وكالات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومختلف وكالات التنمية التابعة للاتحاد الأوربي وغيرها، ومن أجل الوقوف على المفهوم الحقيقي له نشير إلى التعريفات الأساسية التي تبنتها بعض المنظمات والهيئات الدولية. فالبنك الدولي يرى أن "الحوكمة هي مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصداقية، بل وتكون مسؤولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكما رشيدا" (البسام، 2004).

ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فإن الحوكمة الجيدة تتسم بخصائص عديدة، منها: أنها تقوم على المشاركة، وأن تتسم بالشفافية، وأن تكون ذات كفاءة وفعالية، وأن تنطوي على المساءلة، وعلى أسس من العدالة، وبالتالي تكفل الحوكمة الجيدة أن توضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس التوافق والإجماع الواسع في المجتمع، بما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية. ويعتبِر البرنامج أن التفاعل البنّاء بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحوكمة الجيدة (Khandakar, 2009). ويعتقد كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أنه على الرغم من وجود ملامح وعناصر للحوكمة الجيدة، إلا أن هذه العناصر هي عناصر عامة يختلف تطبيقها بحسب النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل بلد.

I.1-2- مقاييس الحوكمة الجيدة (Good governance measures): في هذا الصدد برزت عدة إسهامات على المستوى العالمي لوكالات دولية (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجمعية الدولية للتنمية، منظمة الشفافية الدولية، بيت الحرية) وإقليمية (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة..) لبناء مؤشرات حول نوعية الحوكمة في الدول المتقدمة، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، هذا التوجه نحو إيجاد مقاييس للحوكمة الجيدة جاء في إطار اشتراطات المنظمات الدولية لتقديم مساعدات التنمية، أو في إطار عمل بعض المنظمات لنشر الديموقراطية وقواعد الحوكمة في بعض مناطق العالم كإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

I.1-3- المؤشرات العالمية للحوكمة (Worldwide Governance Indicators): على الرغم من تعدد واختلاف مقاييس الحوكمة إلا أن المؤشرات العالمية (WGI) التي استخدمها البنك الدولي لمعرفة وقياس جودة الحوكمة في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء تعتبر أكثر المؤشرات شمولية وأفضلها استخداما. فالمقياس استخدم ست مؤشرات كل مؤشر يمكن استخدامه بشكل مستقل لقياس موضوع من مواضيع الحوكمة باستخدام مئات المتغيرات التي تم الحصول عليها من 31 مصدر من مصادر البيانات المختلفة، ما يعطيها مزيدا من الشمولية التي تغطي حوالي مئتي دولة (Kaufmann & al, 2010)، فالمؤشرات اعتمدت على أربعة أنواع من مصادر البيانات تمثلت في الدراسات الاستقصائية من الأسر والشركات، التقييمات الذاتية لمجموعة متنوعة من مزودي معلومات الأعمال التجارية، المنظمات غير الحكومية، عدد من المنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من هيئات القطاع العام، لتجعل من المؤشرات العالمية للحوكمة المقياس الوحيد المتاح لكل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، والذي

يتم إصداره سنويا اعتبارا من 2004 بعد ما كان كل سنتين في أول نسخة تم إصدارها في 1996. ووفق المؤشرات العالمية للحوكمة يُعتمد سلم تنقيط ينحصر بين -2,5 و+2,5 للقياس، فالمستوى الأول (-2,5؛ 0) يدل على الحوكمة السيئة (Poor Governance)، أما المستوى الثاني (0؛ +2,5) فيدل على الحوكمة الجيدة (Good Governance)، هذه المؤشرات هي: (Kaufmann & al, 2010)

أ. العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها:

أ.1- مؤشر المشاركة والمساءلة (VA) Voice and Accountability: يقيس المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام.

أ.2- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب (PS)Political Stability and Absence of Violence/Terrorism : يقيس هذا المؤشر التصورات الاحتمالية لزعزعة استقرار الحكومة أو إسقاطها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

ب. قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بشكل فعال:

ب.1- مؤشر فعالية الحكومة (GE) Government Effectiveness: يقيس المؤشر جودة الخدمات العامة والخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة السياسات وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

ب.2- مؤشر جودة التشريعات (RQ) Regulatory Quality: فهم تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة من شأنها أن تسمح وتعزز التنمية في القطاع الخاص.

ت. احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم:

ت.1- مؤشر سيادة القانون (RL) Rule of Law: يقيس مدى ثقة المتعاملين في الالتزام والتقيد بقواعد القانون من قبل كل أفراد المجتمع، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، واحتمال حدوث الجرائم والعنف.

ت.2- مؤشر السيطرة على الفساد (CC) Control of Corruption: يقيس المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحقق مكاسب خاصة بما في ذلك أشكال الفساد، والحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على دوائر الحكم في الدولة.

I.1-4- الحوكمة الجيدة والتنمية الاقتصادية: أثبتت استراتيجيات التنمية أنه بالرغم من تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ممثلة في زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني، إلا أن مشكلات هذه الدول زادت وساءت معها الأوضاع الاقتصادية من خلال تدني المستوى المعيشي وارتفاع معدلات التضخم وتفاوت في دخول الأفراد، ما أدى إلى قصور في مفهوم التنمية، فأعيد تعريف التنمية من قبل عديد الجهات بأنها ليست قضية اقتصادية فقط، وإنما ترتبط أيضا بالأفكار السياسية ودور الحكومات والأفراد. ففي تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تبين أن الهوة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول المنطقة والدول الأفضل أداء حول العالم يعود إلى الهوة المستمرة في نوعية الحوكمة، فالحوكمة الضعيفة تديم الهوة في التنمية (The World Bank, 2003)، وأضاف نفس التقرير أن ضعف الحوكمة في المنطقة ساهم في ضعف النمو إذ لم يتجاوز متوسط النمو الاقتصادي السنوي للفرد بها منذ عام 1980 معدل 0.8%، أي أقل من المعدل حتى في دول جنوب الصحراء الإفريقية، وبالتالي فرغم الاتفاق على وجود علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية واعتماد مبادئ الحوكمة الجيدة، إلا أن هناك جدل بين العلماء والمنظمات المالية الدولية فيما يخص تبني مبادئ الحوكمة الجيدة من قبل الحكومات هل يؤدي إلى النمو الاقتصادي أم العكس؟ وفي هذا الصدد فإن المحتوى المركزي للحوكمة هو صنع القرارات، فنجد أن (BAĐUN; 2005) تناول العلاقة بينهما من خلال "الطريقة التي تستخدم فيها الحكومة سلطتها في إدارة البيئة المؤسساتية، إذ أن المؤسسات هي المحدد الأساسي للأداء العالي طويل الأجل للاقتصاد، وأن نوعية الحوكمة مهمة جدا في النمو الاقتصادي خاصة في المدى الطويل" (BAĐUN, 2005)، بينما قد تتسبب الحوكمة الضعيفة في إعاقة النمو في نظام كان ليتسم بالنشاط، هذا الطرح الذي برز ضمن التحولات النظرية التي شهدتها النظرية الاقتصادية التي أسست لقواعد الاقتصاد المؤسسي الجديد (New Institutional Economics) من خلال تزايد الاهتمام بالجوانب المؤسسية، الذي يرتكز على أن المؤسسات ونوعية الحوكمة تحدد أداء

الاقتصادات الوطنية. وقد كان (North; 1990) بين أن المؤسسات الفعالة يمكن أن تحدث فرقا في نجاح الإصلاحات في السوق، وأكد أن المؤسسات هي واحدة من أهم عوامل محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Yahaoui, 2012)، فعمله كان مصدر الهام قاد وكالات التنمية منذ تسعينيات القرن الماضي إلى تحويل اهتمامهم من القضايا الاقتصادية التقنية نحو اهتمامات أوسع، ما تجلى في الدراسات التجريبية التي حاولت التأكيد على العلاقة الإيجابية بين الحوكمة والأداء الاقتصادي عموما من خلال تقديم مجموعة واسعة من مؤشرات تعكس جودة المؤسسات ومؤشرات للحكم على الحوكمة في البلدان، ففي دراسة (Barro; 1996) التي توصل فيها إلى أن توسيع الحقوق السياسية يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي (Barro, 1996)، أما (Tavares & Wacziarg; 2001) فقد توصلا إلى أن الديمقراطية تعزز النمو عن طريق تحسين تراكم رأس المال البشري (José & Romain, 2001)، وهي نفس نتائج (Feng; 1997) الذي بين أن الديمقراطية لها تأثير إيجابي غير مباشر على النمو (Feng, 1997)، أما (Mauro; 2005) فقد قام باختبار علاقة مؤشر الفساد ومؤشر نوعية البيروقراطية بالنمو والتي ارتبطت بعلاقة إيجابية ذات دلالة (Mauro, 1995)، وفي دراسة تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة على النمو أجرى (Kaufman & Kraay; 2002) دراسة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الفترة من 1996 إلى 2002 وخلصا إلى أن هناك علاقة قوية بينهما وأن كل عنصر من عناصر الحوكمة الجيدة يؤثر بشكل مختلف على النمو الاقتصادي (البسام، 2004)، كما أكد (Yahiaoui; 2012) على أن عناصر الحوكمة (ممثلة من خلال ست متغيرات تتعلق بالمؤشرات العالمية للحوكمة WGI، وخمس متغيرات تتعلق بالدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG) توفر بيئة مواتية لتشجيع النمو، تم اختبار العلاقة من خلال نموذج نمو داخلي لـ 89 دولة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2006 (Yahaoui, 2012).

II - الطريقة والأدوات :

إن النمذجة بالمعادلات البنائية (SEM) هي جملة طرق أو استراتيجيات إحصائية متقدمة في تحليل البيانات بهدف اختبار صحة شبكة العلاقات بين المتغيرات (النماذج النظرية) التي يفترضها الباحث جملة واحدة بدون الحاجة إلى تجزئة العلاقات المفترضة إلى أجزاء، واختبار صحة كل جزء من العلاقات على حدى، ذلك أن اختبار صحة العلاقات المفترضة في النموذج بين المتغيرات أو المفاهيم ككل بدون تفصيلها أو تجزئتها إلى علاقات جزئية سيعمل بشكل أقوى على إمداد الباحث بصورة أدق عن سلوك المتغيرات الحقيقي. فتركيبة الواقع المعقدة تجعل من المستحيل استقطاع أجزاء بسيطة من نسيج العلاقات بين المتغيرات، كدراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرين، أو دراسة الفروقات (وهو الوضع السائد والغالب على طبيعة التنظير والفرضيات المبثوثة في البحوث) تمد الباحث بنتائج مبتورة قد لا تعكس السلوك الحقيقي للمتغيرات في الواقع (تيغزة، 2012). كما أضحت النمذجة بالمعادلات البنائية الأسلوب الأحدث لاختبار النماذج الافتراضية للظواهر في العلوم السلوكية وكذا اختبار البني النظرية الممثلة بالعوامل والمتغيرات التي يمكن قياسها بصورة غير مباشرة عن طريق مجموعة من المؤشرات الدالة عليها (متغيرات كامنة)، لتمثل بذلك منهجية للنمذجة وفق نظام متعدد المراحل يضم في جزئية منه: تحليل العاملي الاستكشافي (EFA) والتحليل العاملي التوكيدي (CFA).

1.II- استخدام التحليل العاملي الاستكشافي في تحديد العوامل المفسر لسلوك الحوكمة الجيدة: إن الهدف من استخدام التحليل العاملي الاستكشافي هو التوصل إلى تحديد متغير افتراضي جديد (عامل كامن) ناتج بالأساس عن دمج مجموعة من المتغيرات المقاسة والتي يوجد بينها علاقات ارتباطية مناسبة، وعلى هذا الأساس وباستخدام مصفوفة الارتباط يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (01): مصفوفة الارتباط لمؤشرات الحوكمة الجيدة في الجزائر

Correlation Matrix[a]

		VA	RL	RQ	GE	CC	PS
Correlation	VA	1,000	,577	-,079	,738	,493	,789
	RL	,577	1,000	,122	,821	,391	,391
	RQ	-,079	,122	1,000	-,172	-,306	-,195
	GE	,738	,821	-,172	1,000	,498	,676
	CC	,493	,391	-,306	,498	1,000	,562

	PS	,789	,391	-,195	,676	,562	1,000
Sig. (1- tailed)	VA		,006	,378	,000	,019	,000
	RL	,006		,315	,000	,054	,054
	RQ	,378	,315		,247	,109	,219
	GE	,000	,000	,247		,018	,001
	CC	,019	,054	,109	,018		,008
	PS	,000	,054	,219	,001	,008	
a. Determinant = ,019							

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يلاحظ من المصفوفة السابقة (الجدول1) وجود علاقات ارتباطية معنوية ومقبولة تتجاوز في أدناها عتبة 56% بين المتغيرات الدالة على الحوكمة الجيدة في الجزائر باستثناء متغير جودة التشريعات (RQ) والذي يمكن عدم إدراجه ضمن عملية الدمج، وبالتالي فإنه يفترض وجود متغيرين مفسرين للحوكمة الجيدة في الجزائر: متغير جودة التشريعات (RQ) ومحور عاملي (F) يضم المتغيرات الخمسة المتبقية. وبالرجوع إن نتائج (الملحق رقم1) فإن محدد مصفوفة الارتباط والمقدر بـ 0.03 (أعلى من 0.00001) يشير إلى عدم وجود اعتماد خطي بين الصفوف أوبين الأعمدة وبالتالي عدم وجود ارتباطات مرتفعة غير حقيقية بين المتغيرات. كما يشير معيار KMO وبارتليت إلى وجود مستوى مقبول ولا يمكن حذف أي متغير، وتدل مصفوفة Anti-image على أن ارتباط كل متغير ببقية المتغيرات كاف لإجراء التحليل، وبالتالي يمكن دمج المتغيرات المفسرة لسلوك الحوكمة الجيدة في الجزائر (باستثناء جودة التشريعات) في محور واحد (F1) لتكون قيم التشبعات للمؤشرات على هذا العامل تتجاوز تقريبا 50% (الملحق رقم1).

النتائج السابقة مكنت من استخراج عامل مفسر للحوكمة الجيدة في الجزائر يفسر تقريبا 3.4 مرة ما يستطيع تفسيره المتغير الواحد λ=3.359 (باستثناء مؤشر جودة التشريعات RQ) بمعنى آخر يفسر ما مقداره 67.172% من التباين المشترك للمؤشرات الخمسة الدالة على الحوكمة الجيدة (الملحق رقم1).

2.II- قياس أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات باستخدام التحليل العاملي التوكيدي: إن التحليل العاملي الاستكشافي أمكن من استخراج عامل مفسر للمؤشرات الخمسة للحوكمة الجيدة وهو ما يمكن استخدامه في الخطوة الثانية من التحليل والتي تُعنى بالتحليل العاملي التوكيدي.

الشكل (01): النموذج العاملي التوكيدي للعلاقة بين الحوكمة والنمو خارج المحروقات للفترة

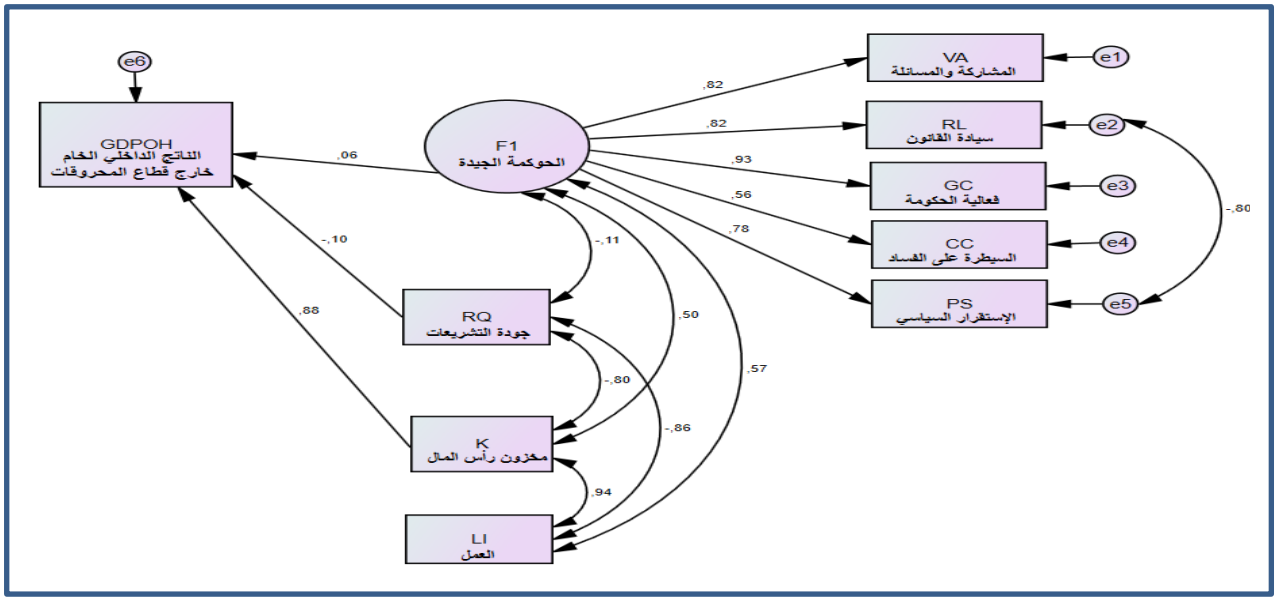

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامجAMOS.

إن الشكل 01 يوضح العلاقة بين الحوكمة الجيدة (الممثلة بالمحور العاملي المستخرج) وجودة التشريعات من جهة والقيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية خارج المحروقات من جهة أخرى مع إضافة المتغيرات الرئيسية لأي عملية إنتاجية ألا وهي العمل ورأس المال، وأن المتغيرات هي كالتالي:

F1 : الحوكمة الجيدة، وقيمه تحمل نفس خصائص المؤشرات الخمسة للحوكمة الجيدة، حسب البنك الدولي.

RQ : جودة التشريعات، وهو يحمل نفس قياس المحور العاملي (F1).

K : مخزون رأس المال والذي تم حسابه بطريقة الجرد الدائم بالصيغة التالية: (Raad, 2006)

$K_{t+1} = (1 - \delta)K_t + I_t$، مع اعتبار مخزون بداية المدة لسنة 1969 بـ391.1 مليار دج ومعدل اهتلاك لرأس المال يقدر بـ5% (مهبوب، 2017، صفحة 188).

LI : قوة العمل الفعلية ممثلة في عدد المشتغلين من إجمالي القوى العاملة.

إن النموذج البنائي السابق يحقق معايير مطابقة مقبولة وهو ما تشير إليه النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول (02): قيم مؤشرات المطابقة الإجمالية المحسوبة والنموذجية للنموذج البنائي

المؤشر		قيمة المؤشر	قيم المؤشر الدالة على وجود مطابقة (قيم المؤشر النموذجية)
مؤشرات المطابقة المطلقة Absolute Fit Indices			
CMIN/DF	كاي مربع	يساوي 27.568 بدرجات حرية 21 CMIN/DF=1.313	أن تكون نسبة مربع كاي المحسوبة إلى درجات الحرية بين القيم الحرجة 1 و 5 فإذا كانت أدنى من 1 دل على مطابقة سيئة وإذا تجاوز 5 فإن النموذج يحتاج إلى المزيد من التحسين
مؤشرات تصحيح الإفتقار للاقتصاد Parcimony Correction Indices			
ECVI	مؤشر الصدق التقاطعي المتوقع	النموذج الحالي =4.198 النموذج المشبع = 5.000 النموذج المستقل = 17.185	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي أصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
AIC	محك المعلومات لأيكيك	النموذج الحالي = 75.568 النموذج المشبع = 90.000 النموذج المستقل=309.331	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي اصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
CAIC	محك المعلومات المتسق لأيكيك	النموذج الحالي = 122.234 النموذج المشبع = 177.500 النموذج المستقل= 326.830	يجب أن تكون قيمة المؤشر للنموذج الحالي اصغر من قيمة المؤشر للنموذج المستقل
مؤشرات المطابقة المقارنة أو التزايدية Comparative/ Incrementale Fit Indices			
CFI	مؤشر المطابقة المقارنة	يساوي= 0,974	أعلى من (0.90) مطابقة معقولة أعلى من (0,95) مطابقة جيدة
TLI	مؤشر تاكر لويس	يساوي= 0,956	أعلى من (0,95) مطابقة جيدة
NFI	مؤشر المطابقة المعياري	يساوي= 0,905	أعلى من (0.90) مطابقة معقولة أعلى من (0,95) مطابقة جيدة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS و AMOS.

يضاف إلى ما سبق أن معاملات الانحدار المعيارية الجزئية هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث أن قيم CR تتجاوز 1.964، وبالتالي يمكن قبول النتائج المحصل عليها.

III- النتائج ومناقشتها :

إن قيم مؤشرات (WGI) سالبة أي وجود حوكمة سيئة، وبالنظر إلى البيان التالي الذي يوضح التحسن النسبي في مؤشرات الحوكمة، وهو دليل على وجود نية من قبل السلطة السياسية لتحقيق حوكمة جيدة من خلال تنامي وتيرة الإصلاحات وتزايد الاهتمامات بترشيد الحكم بصورة واضحة،

الشكل (02): تطور مؤشرات الحوكمة الجيدة في الجزائر خلال الفترة

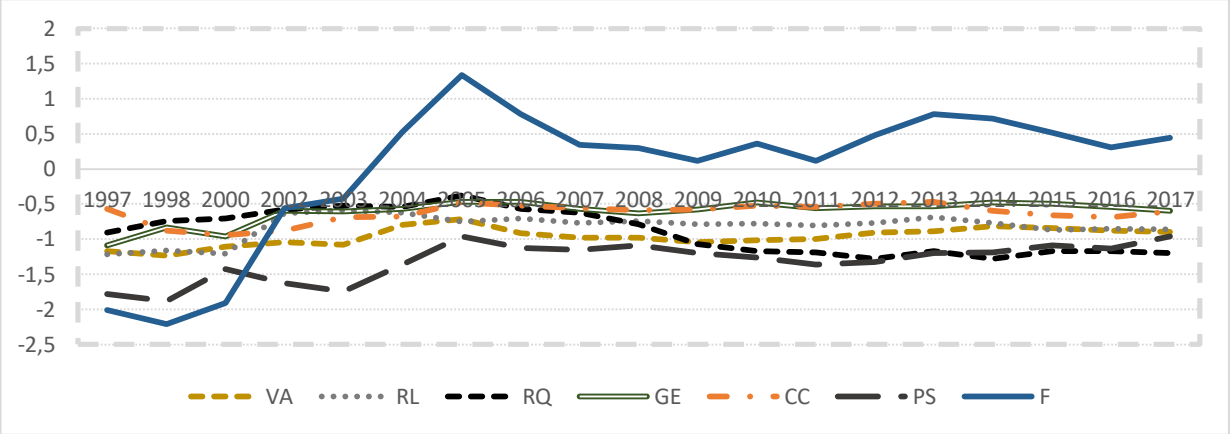

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الملحق رقم2.

فحاولت اعتماد ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحوكمة الجيدة، وهو ما أشار إليه تقرير البنك الدولي تحت عنوان "إدارة الحكم" الذي تضمن المؤشرات العالمية للحكم للفترة 1996-2006 والذي جاء فيه أن بعض البلدان الإفريقية –خصوصا الجزائر- تسير بخطى حثيثة عن طريق تحسين إدارة الحكم ومكافحة الفساد. فالجزائر كانت من بين المساهمين في تأسيس مبادرة "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" (NEPAD) في جويلية 2001 التي تتضمن رؤية الاتحاد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الأفريقية، وانضمامها إلى الآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء (African Peer Review Mechanism) في جويلية 2002 والتي تضطلع بالتقييم الدوري الذي تحرزه الدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد والإصلاحات التي تباشرها الدول في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، وأنشأت الجزائر منذ سنة 2000 صندوق ضبط الإيرادات بهدف تأمين التوقعية في مجال الميزانية، والشروع في تنفيذ سياسة اقتصادية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة 2001-2004 خصص له حوالي 7 مليار دولار بهدف تنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو، كما قامت بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب مرسوم رئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004. هذا الجهد ترجمه أخذ المحور العاملي F1 قيم موجبة بداية من سنة 2004 قبل أن يتراجع بداية من 2006 نتيجة انخفاض مؤشر المشاركة والمساءلة VA ومؤشر الاستقرار السياسي PS وهما مؤشرين يُعنيان بالجوانب السياسية للحوكمة الجيدة. فالسلطة السياسية ينتابها نوع من الوهن السياسي حيال مشروع الحوكمة الجيدة في جانبها المتعلق بالمشاركة والمساءلة، فالممارسة السياسية التي تبين حرية التعبير تؤكد رفض النظام السياسي الجزائري التعددية السياسية والسماح فقط بالتعددية الحزبية (أزروال، 2009)، وكذلك التضييق على حرية التعبير بسبب تضمن النصوص القانونية المتعلقة بحرية التعبير والاجتماع والتظاهر العديد من الأحكام التي تمنح السلطة التنفيذية والقضائية صلاحيات واسعة من أجل تقييد حرية التعبير والإعلام (المنظمة الدولية لدعم الإعلام، جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية، 2018)، لتحل الجزائر في المرتبة 126 سنة 2006 من التصنيف العالمي لحرية الصحافة حسب تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" (مراسلون بلا حدود، 2006). أما فيما يخص الجانب المتعلق بالاستقرار السياسي فإن انخفاض المؤشر كان بسبب إخفاق القوانين في اطلاق عملية تحوّل ديموقراطي حقيقي، وانعدام مشاعر الثقة بين شرائح واسعة من السكان، وانتشار ظاهرة الفساد التي أخذت منحى تصاعدي أدى إلى انخفاض مؤشر السيطرة على الفساد CC، فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2006، 2007 فقد صنفت الجزائر في المرتبة 84، 99 بحصولها على 3.1، 3.0 نقطة على الترتيب حسب مؤشر مدركات الفساد (Transparency International، 2006,2007). كما أن التحسن الذي طبع المحور العاملي F1 لم يؤدي إلى تحسن مؤشر جودة التشريعات وهو ما يطرح التساؤل حول سلوك هذا المؤشر خلال فترة الدراسة؟ وحول انخفاض قيمه غير المبرر؟ فمؤشر جودة

التشريعات يُعنى بمدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص، لذلك وللحكم على مسار هذا المؤشر يجب تتبع مسار التنمية خلال فترة الدراسة. فالصعوبات التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال نهاية ثمانينات وبداية تسعينيات القرن الماضي دفعت باتجاه إقرار العديد من الإصلاحات سواء الذاتية منها أو تلك الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهي الإصلاحات التي تدعمت ببرامج إنعاشية ضخمة ساعد في اعتمادها أسعار البترول المرتفعة. هذه البرامج اعتمدت في إطارها النظري على النظرية الكينزية في ضرورة الرفع من الطلب الكلي الفعال وفق استراتيجية النمو اللامتوازن لهيرشمان والتي تقضي بإحداث خلل متعمد تتجه فيه مسارات التنمية نحو البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي. إن الحجم المبالغ فيه لمخصصات برامج الإنعاش الاقتصادي وبالشكل الذي يتجاوز الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني أدى إلى اختلال كبير، وساهم في إزاحة القطاع الخاص من العملية التنموية وهو ما يظهره الشكل:

الشكل (03): الاستثمار الخاص والعام للفترة (2001-2014)

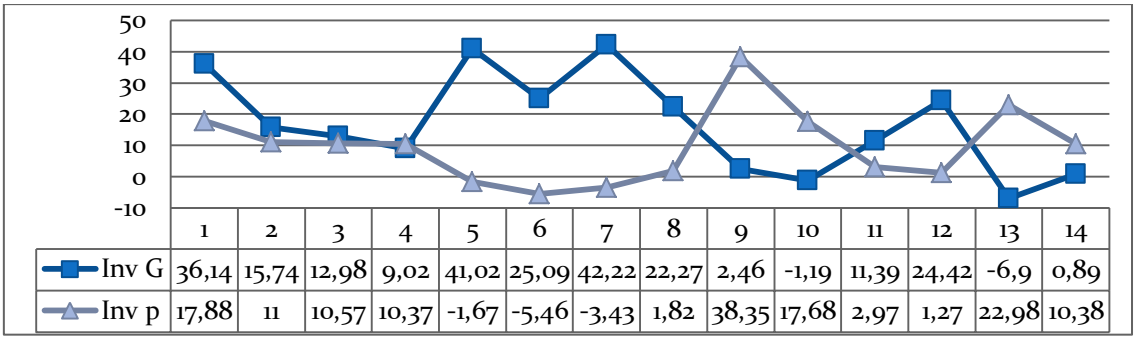

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14
Inv G	36,14	15,74	12,98	9,02	41,02	25,09	42,22	22,27	2,46	-1,19	11,39	24,42	-6,9	0,89
Inv p	17,88	11	10,57	10,37	-1,67	-5,46	-3,43	1,82	38,35	17,68	2,97	1,27	22,98	10,38

المصدر: مسعود مهوب (2017)، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، الجزائر: جامعة المسيلة، ص169.

يوضح الشكل 03 العلاقة العكسية التي طبعت الاستثمارات الخاصة والعامة وهو يتنافى والغرض الرئيس لبرامج الإنعاش الاقتصادي في ضرورة التكامل بين القطاعين، وهو ما أدى في النهاية إلى أخذ قيم مؤشر جودة التشريعات لقيم سالبة (هذا كأحد نتائج التطبيق الغير مدروس للنظرية المطروحة سابقا).

بالنظر إلى نتائج التحليل العاملي التوكيدي (الشكل 01) والنتائج المتوصل إليها سابقا يمكن ملاحظة العلاقة القوية بين المحور العاملي المستخرج (الحوكمة الجيدة) ومؤشر المشاركة والمساءلة، مؤشر سيادة القانون، مؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر الاستقرار السياسي بمعاملات ارتباط تتجاوز عتبة 78%، فيما يبقى مؤشر السيطرة على الفساد دون المستوى المطلوب (بمعامل ارتباط يقارب 56%) وذلك بالحد الذي يحتم على السلطات الجزائرية بذل المزيد من المجهودات وإقرار مجموعة من التعديلات خصوصا القانونية منها حتى تكون أكثر ردعا في المدى القصير. كما تُبين علاقة ضعيفة جدا بل وحتى عكسية بين محور الحوكمة الجيدة ومؤشر جودة التشريعات مما يعني وجود إزاحة للقطاع الخاص من العملية التنموية، هذا الأمر الذي يتطلب في المرحلة القادمة إعادة النظر في مفهوم تدخل الدولة في الاقتصاد، وذلك لضبط حدود التدخل والتداخل حتى يكون هناك تكامل صحي وفعال بين القطاعين الخاص والعام.

إن النمو المحقق خارج قطاع المحروقات لم يكن نتيجة وجود حوكمة جيدة (العلاقة بين المتغيرين ضعيفة جدا تقارب حدود 0.06%)، بل نتيجة تراكم رأس المال K المدمج تفاعليا مع العمل LI (مع وجود تحفظ فيما يخص مردودية العامل الجزائري)، هذا التراكم جاء نتيجة الضخ الكبير لرؤوس الأموال في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، لكن هنا يُطرح تساؤل غاية في الأهمية: هل رؤوس الأموال المستثمرة والمكونة لرأس المال ناتجة عن استثمارات القطاع العام وحده أو بالشراكة مع القطاع الخاص؟ إن الإجابة على التساؤل الأخير تحمل في طياتها العلاقة العكسية القوية التي طبعت مؤشر جودة التشريعات ومتغير مخزون رأس المال، ما يعني أن النمو خارج المحروقات يبقى رهين التدخل الحكومي عبر إقرار المزيد من المشاريع الموجهة في الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالنمو المحقق خارج قطاع المحروقات، هل هو ناتج عن النمو في القطاعات الإنتاجية أو في القطاعات التي توجهت لها مشاريع برامج الإنعاش الاقتصادي (البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي)؟ فإن المتتبع لمساهمة القطاعات الإنتاجية

(القطاعين القياديين الصناعي والفلاحي) في الناتج المحلي الخام يلاحظ قيم محدودة لا تتجاوز تقريبا عتبة 10% وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول (03): نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والفلاحة في PIB

السنوات	1997	2000	2005	2008	2010	2012	2014	2016	2017
الفلاحة	8.7	8.4	7.7	6.6	8.4	8.8	10.3	12.3	12.3
الصناعة التحويلية	8	7.2	5.3	4.7	5.0	4.5	4.9	5.6	5.5

المصدر: بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2002، 2006، 2010، 2017.

إن المساهمة المحدودة لقطاعي الصناعة والفلاحة يعطي دليل على أن النمو المحقق كان بسبب القطاعات غير الإنتاجية التي حصلت على أكبر تمويل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، وهو ما يجعل النمو رهين التدخل الحكومي ويدل على الإدارة الغير عقلانية للموارد ما عجل بتراجع أداء منظومة الحوكمة الجيدة في الجزائر.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها سابقا فإنه يمكن رفض الفرضية المصاغة حيث أثبتت نتائج التحليل العاملي التوكيدي وجود علاقة ضعيفة جدا بين مؤشرات الحوكمة الجيدة والنمو خارج المحروقات الذي يبقى رهين التدخل الحكومي في القطاعات المستفيدة من برامج التنمية.

IV- الخلاصة :

شهد مسار الحوكمة الجيدة في الجزائر أداء سلبي لمختلف المؤشرات خصوصا ما تعلق بمؤشر السيطرة على الفساد وبدرجة أكبر مؤشر جودة التشريعات، هذا الوضع الذي طرح مجموعة من الإشكالات التي تحول دون الوصول إلى النمو والتنمية المطلوبين في المديين المتوسط والطويل هذا إذا اعتبرنا الأجل القصير هو لإعادة صياغة التوجهات وبناء هيكل جديد يضمن الانتقال الجيد نحو الرقي والتقدم. فالنمو المحقق خارج قطاع المحروقات لم يكن نتيجة وجود حوكمة جيدة (العلاقة بين المتغيرين ضعيفة جدا تقارب حدود 0.06%)، بل نتيجة تراكم رأس المال K المدمج تفاعليا مع العمل LI (مع وجود تحفظ فيما يخص مردودية العامل الجزائري). كما أن النمو المحقق كان بسبب القطاعات الغير الإنتاجية التي حصلت على أكبر تمويل في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي.

إن بلوغ أهداف الحوكمة الجيدة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل قصور الموارد المالية والقدرات الإدارية ينبغي التركيز على إصلاحات عملية لتطوير الحوكمة الجيدة من خلال متغيراتها لتعجيل عملية التنمية بـ:

- إعادة النظر في مفهوم تدخل الدولة الجزائرية في الاقتصاد، وذلك لضبط حدود التدخل والتداخل حتى يكون هناك تكامل صحي وفعال بين القطاعين الخاص والعام.
- ضرورة إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية، بل وجعله محور أساسي يعتمد عليه في إرساء قواعدها.
- توجيه الإنفاق نحو القطاعات ذات الأولوية القصوى لتحفيز الإنتاج ومنه المساهمة في النمو خارج المحروقات.
- تسريع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية بالشكل الذي يضمن قيم موجبة لمؤشرات الحوكمة الجيدة.
- -السيطرة على الفساد ببذل السلطات الجزائرية المزيد من المجهودات وإقرار مجموعة من التعديلات خصوصا القانونية منها حتى تكون أكثر ردعا في المدى القصير.

- ملاحق :

الملحق رقم 1: نتائج التحليل العاملي الاستكشافي.

		VA	RL	GC	CC	PS
Correlation	VA	1,000	,566	,735	,493	,781
	RL	,566	1,000	,819	,389	,355
	GC	,735	,819	1,000	,498	,647
	CC	,493	,389	,498	1,000	,545
	PS	,781	,355	,647	,545	1,000
Sig. (1-tailed)	VA		,006	,000	,016	,000
	RL	,006		,000	,050	,068
	GC	,000	,000		,015	,001
	CC	,016	,050	,015		,008
	PS	,000	,068	,001	,008	

a. Determinant = ,030

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,717
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	54,107
	Df	10
	Sig.	,000

Anti-image Matrices

		VA	RL	GC	CC	PS
Anti-image Covariance	VA	,288	-,053	-,034	-,001	-,166
	RL	-,053	,263	-,166	-,045	,120
	GC	-,034	-,166	,180	-,014	-,091
	CC	-,001	-,045	-,014	,659	-,122
	PS	-,166	,120	-,091	-,122	,283
Anti-image Correlation	VA	,811[a]	-,194	-,148	-,002	-,582
	RL	-,194	,606[a]	-,764	-,107	,441
	GC	-,148	-,764	,710[a]	-,041	-,402
	CC	-,002	-,107	-,041	,910[a]	-,283
	PS	-,582	,441	-,402	-,283	,652[a]

Communalities

	Initial	Extraction
VA	1,000	,783
RL	1,000	,589
GC	1,000	,834
CC	1,000	,481
PS	1,000	,671

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3,359	67,172	67,172	3,359	67,172	67,172
2	,777	15,546	82,718			
3	,562	11,249	93,966			
4	,196	3,911	97,877			
5	,106	2,123	100,000			

الملحق رقم 2: قيم المتغيرات.

السنوات	المشاركة والمساءلة VA	سيادة القانون RL	جودة التشريعات RQ	فعالية الحكومة GE	السيطرة على الفساد CC	الاستقرار السياسي PS	الحوكمة الجيدة F	الناتج خارج المحروقات PIBOH	مخزون رأس المال K	العمل L
1997	-1,17	-1,22	-0,91	-1,09	-0,57	-1,78	-2,00963	1723,90	1794,69	4,68
1998	-1,24	-1,16	-0,74	-0,83	-0,88	-1,88	-2,20907	1965,30	1824,10	4,86
2000	-1,11	-1,21	-0,71	-0,96	-0,94	-1,43	-1,90753	2232,40	1838,61	4,98
2002	-1,04	-0,63	-0,58	-0,6	-0,88	-1,63	-0,55808	2687,40	1907,20	5,46
2003	-1,08	-0,59	-0,52	-0,61	-0,69	-1,75	-0,42778	2994,80	1957,03	5,74
2004	-0,8	-0,62	-0,54	-0,57	-0,68	-1,36	0,52311	3362,80	2020,69	5,98
2005	-0,72	-0,75	-0,38	-0,47	-0,48	-0,96	1,34115	3652,80	2093,92	6,22
2006	-0,92	-0,71	-0,57	-0,47	-0,52	-1,13	0,77927	4141,10	2171,51	6,52
2007	-0,98	-0,77	-0,62	-0,57	-0,56	-1,15	0,34606	4744,90	2257,89	6,77
2008	-0,98	-0,74	-0,79	-0,63	-0,59	-1,09	0,29532	5438,50	2335,70	7,00
2009	-1,04	-0,79	-1,07	-0,58	-0,58	-1,2	0,11064	6209,40	2462,90	9,47
2010	-1,02	-0,78	-1,17	-0,48	-0,52	-1,26	0,36027	7130,00	2613,06	9,74
2011	-1	-0,81	-1,19	-0,56	-0,54	-1,36	0,11431	8491,50	2763,65	9,60
2012	-0,91	-0,77	-1,28	-0,53	-0,5	-1,33	0,47862	9594,70	2926,95	10,17
2013	-0,89	-0,69	-1,17	-0,53	-0,47	-1,2	0,77913	10440,00	3108,02	10,79
2014	-0,82	-0,77	-1,28	-0,48	-0,6	-1,19	0,71482	11342,60	3300,99	10,24
2015	-0,84	-0,87	-1,17	-0,5	-0,66	-1,09	0,51866	12214,20	3504,03	10,59
2016	-0,88	-0,85	-1,17	-0,54	-0,69	-1,14	0,30933	13042,00	3698,15	10,85
2017	-0,90	-0,86	-1,20	-0,60	-0,61	-0,96	0,44139	13898,90	3724,27	10,86

- الإحالات والمراجع :

1. BAĐUN, M. (2005). The quality of governance and economic growth in Croatia . *Financial Theory and Practice, 29*(4).
2. Barro, R. J. (1996, August). Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study. *NBER Working Paper No. 5698*. Cambridge.
3. Feng, Y. (1997). Democracy, Political Stability and Economic Growth. *British Journal of Political Science, 27*(3).
4. José, T., & Romain, W. (2001). How democracy affects growth. *European Economic Review*(45).
5. Kaufmann, D., & al. (2010, September). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. *Policy Research Working Paper 5430*.
6. Khandakar, Q.-I. E. (2009). UNDP on good governance. *International Journal of Social Economics, 36*(12).
7. Mauro, P. (1995, August). Corruption and growth. *Quarterly journal of economics* .
8. Raad, A. (2006). What explains the algerian economic growth record,Across-country approach over the 1970-2000. *Thèse de doctorat d'état en sciences économiques*. l'université d'Alger, Algerie.
9. The World Bank. (2003). *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa.* Washington: A World Bank Publication.

10. The World Bank. (2003). *Better Governance for Development in the Middle East and North Africa.* Washington: A World Bank Publication.

11. Transparency International تم الاسترداد من .www.transparency.org (2006,2007)

12. Yahaoui, A. (2012). La bonne gouvernance est-elle un déterminant de croissance? *Revue Européenne du Droit Social, 14*(1).

13. المنظمة الدولية لدعم الإعلام، جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية. (فيفري, 2018). حرية التعبير في الدول المغاربية: تنافر بين النصوص القانونية والممارسة القضائية. تاريخ الاسترداد 26 جانفي, 2019، من https://www.menamedialaw.org/sites/default/files/library/material/compiledreportar.pdf

14. أمحمد بوزيان تيغزة. (2012). التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمة SPSS و LISREL. عمان، الاردن: دار المسيرة.

15. بسام عبد الله البسام. (2004). الحوكمة الرشيدة: المملكة العربية السعودية حالة دراسية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية(11).

16. زهير عبد الكريم الكايد. (2003). الحكمانية (Governance): قضايا وتطبيقات. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية.

17. مراسلون بلا حدود. (25 أكتوبر, 2006). الترتيب العالمي للعام 2006. تم الاسترداد من https://rsf.org/ar/news/318

18. مسعود ميهوب. (2017). دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015. أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة المسيلة، الجزائر.

19. يوسف أزروال. (2009). الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة باتنة، الجزائر.